



التحوُّل من المساعدات النقدية الإنسانية في العراق

إجراءات حاسمة لضمان الحدّ من مخاطر العنف
القائم على النوع الاجتماعي ومنعها طوال فترة التحوُّل

موجز

في ضوء الجهود المستمرة للتحوّل بعيداً عن المساعدات النقدية الإنسانية في العراق، عُقدت حلقة عمل لمدة يومين في أربيل في 22 حزيران/يونيو، جمعت أكثر من 32 جهة فاعلة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمساعدات النقدية والقسائم الشرائية بهدف تحديد الأولويات في فترة التحوّل في ما يتعلق بتعميم التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مجال المساعدات النقدية الإنسانية والمتعلقة بالحماية الاجتماعية. ويعرض هذا الموجز التوصيات التي صيغت نتيجة حلقة العمل، مع تسليط الضوء على الإجراءات الحاسمة للعمل على الحدّ من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في أثناء التحوّل للحصول على مساعدة حكومية أكبر بدلاً من المساعدات النقدية الإنسانية الحالية.



@صندوق الأمم المتحدة للسكان - العراق

معلومات أساسية

في السنوات الأخيرة، استمرّ السياق الإنساني في التطوّر مع التركيز على الإنعاش. وعلى الرغم من استمرار ارتفاع أعداد الأشخاص المحتاجين¹، فقد انخفض التمويل الإنساني، واستمرّ الاستقرار، وكان من الضروري توفير حلول مستدامة تتجاوز الدعم الإنساني. وتماشياً مع هذا الأمر، في بداية عام 2022، بدأ تنسيق الشؤون الإنسانية مناقشات لبدء التخلص التدريجي من المساعدات النقدية الإنسانية في العراق بما يتماشى مع سياق الإنعاش في المرحلة الانتقالية. وبدأت المجموعات والفريق المعني بالنقد المتعدد الأغراض بعملية تصميم استراتيجية الخروج التي ستكتمل بحلول نهاية عام 2022، مع التخطيط لتسليم بعض الأنشطة والبرامج إلى الجهات الفاعلة الحكومية والمعنية بالتنمية.

1 يحتاج 2.5 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية وفقاً لـ [خطة الاستجابة الإنسانية في العراق لعام 2022](#). ويشمل هذا الرقم 1.7 مليون عائد و180.000 نازح داخلي في المخيمات و550.000 نازح داخلي خارج المخيمات. (رسالة بالمعلومات الأساسية إلى حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان بشأن سحب المساعدات الإنسانية في العراق - الفريق القطري للعمل الإنساني، آذار/مارس 2022)

اهتمَّ الفريق المعني بالنقد المتعدد الأغراض بتنسيق المساعدات النقدية الإنسانية، وتقديم المساعدة للأشخاص الذين يظهرون معايير مرتفعة لقابلية التضرُّر (بما في ذلك الأفراد المُهمَّشين والنازحين)، مع هدف عام 2022 البالغ 135000 فرد. ولا يزال التمويل المتعلق بالمساعدات النقدية الإنسانية لعام 2023 غير واضح، لكن ينبغي أن يكون العدد الإجمالي للمستفيدين اللواتي قُدِّمت لهنَّ المساعدة أقل بكثير. وفي الوقت نفسه، فإنَّ خطة الحماية الاجتماعية التي وضعتها الحكومة - على الرغم من "استهدافها الشامل" الظاهري - تتميز بنطاق محدود ومآزق متعددة عندما يتعلق الأمر بتقديم المساعدة النقدية لمن هم في أمس الحاجة إليها.² وعلى هذا النحو، لا تزال المساعدة النقدية التي يقدمها أصحاب المصلحة في المجال الإنساني تسدُّ فجوةً حرجة وتوفِّر الدعم المنقذ للحياة لمن تُركن خلف الركب أو تُركن خارج النطاق الذي تصل إليه الحكومة.

في ضوء خطة التحول المقترحة، يعمل الفريق المعني بالنقد المتعدد الأغراض حالياً على استراتيجيةٍ تهدف إلى ربط المساعدة النقدية الإنسانية الحالية التي سئلغى تدريجياً بخطة الحماية الاجتماعية القائمة على النقد الحالية ذات الصلة. وفي النهاية، يمكن أن يمهد هذا الأمر الطريق للمساعدات النقدية الإنسانية حتى تصبح نقطة دخولٍ إلى حلولٍ أكثر استدامة للإنعاش في العراق.³

إنَّ مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي مرتفعة بشكلٍ ملحوظ في العراق. وتتضمَّن بعض أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الأكثر انتشاراً، على سبيل المثال لا الحصر، الزواج القسري/زواج الأطفال،⁴ والعنف العائلي⁵ والعنف الجنسي، والمضايقات والاستغلال.⁶ وإنَّ النساء من الفئات المُهمَّشة أو النازحة أكثر عُرضةً لمخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في حياتهن، وقد يواجهن مزيداً من الصعوبات في الوصول إلى خدمات الحماية أو الإنقاذ من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي. والجدير بالذكر أنَّه بينما تخطط المجموعة الفرعية المعنية بالتصدّي للعنف القائم على النوع الاجتماعي لتسليم أنشطتها جزئياً إلى المنظمات المحلية وحكومة العراق، بلغ التمويل الإجمالي المُخصَّص للتصدّي للعنف القائم على النوع الاجتماعي 7٪ فقط في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022، وتُعدُّ هذه النسبة أقل بكثير من نسبة الـ 70٪ تقريباً المُخصَّصة لبرامج التصدّي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في عام 2021.

كما هو الحال مع أي طريقةٍ أخرى، تتطلَّب المساعدة النقدية تحليلات للمخاطر لتجنُّب تفاقم المخاطر التي تعرَّض لها النساء والفتيات. ففي فترة التحول هذه، يمثِّل تعميم التصدّي للعنف القائم على النوع الاجتماعي أهميةً أكثر من أي وقتٍ مضى، لذا من المهم للغاية أتباع منهجٍ عملي وملموس لـ "عدم إلحاق الضرر".

2 يتلقى حوالي 44 مليون عراقي حالياً نوعاً من المساعدة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (مسوِّدة الفريق المعني بالنقد المتعدد الأغراض لاستراتيجية التحول)

3 يشمل هذا الأمر أيضاً مواءمة المساعدات النقدية الإنسانية مع المساعدة الحكومية من حيث قيمة التحويل ونموذج الاستهداف وما إلى ذلك.

4 5.5٪ من الفتيات دون 15 عاماً تزوجن على الرغم من أنَّ السن القانوني للزواج هو 18 عاماً (بيانات المجموعة الفرعية المعنية بالتصدّي للعنف القائم على النوع الاجتماعي)

5 46٪ من النساء المتزوجات تعرَّضن لشكلٍ واحدٍ على الأقل من أشكال سوء المعاملة الزوجية (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لعام 2014 - بيانات المجموعة الفرعية المعنية بالتصدّي للعنف القائم على النوع الاجتماعي)

6 19.5٪ من النساء من الفئة العمرية 15-54 عاماً تعرَّضن للعنف في الشارع، و18.9٪ في السوق، و10.5٪ في وسائل المواصلات (بيانات المجموعة الفرعية المعنية بالتصدّي للعنف القائم على النوع الاجتماعي)

المنهج والأساس المنطقي

في العراق، كان تفاعل الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمساعدة النقدية والقسائم الشرائية محدوداً في السنوات الماضية⁷ ويبدو أنّ الجهات الفاعلة المعنية بالمساعدات النقدية والقسائم الشرائية لم تتلقَ أي نوع من التوعية المُستهدفة من مجموعات التنسيق في ما يتعلق بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي (بما في ذلك الحدّ من المخاطر ومنعها في مجال المساعدات النقدية). وبناءً على المشاركات المماثلة السابقة، وبهدف الاستفادة من أفضل الممارسات،⁸ عُقدت حلقة عمل لمدة يومين في أربيل في 22 حزيران/يونيو وجمعت أكثر من 32 جهة فاعلة معنية بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمساعدة النقدية والقسائم الشرائية. وبالإضافة إلى تمكين المشاركين من التواصل مع الأقسام المنعزلة والتعلّم من مجالات خبرتها، حُصّصت أيضاً فترة لتبادل الأفكار وتحديد الأولويات لفترة التحول في ما يتعلق بتعميم التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مجال المساعدات الإنسانية النقدية/الحماية الاجتماعية. وفي الحقيقة، أتاح هذا التعاون "المتربط" فرصةً عظيمة لتحديد الإجراءات الاستباقية في ما يتعلق بالحدّ من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجال المساعدة النقدية، سواء كانت إنسانية أو مدمجة في خطط التنمية والحماية الاجتماعية التي توجّهها الحكومة.



@صندوق الأمم المتحدة للسكان - العراق

7 في محاولة لزيادة التفاعلات المحدودة بين الجهات الفاعلة في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمساعدة النقدية والقسائم الشرائية في العراق، أنشأ الفريق المعني بالنقد المتعدد الأغراض والمجموعة الفرعية المعنية بمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي فريق عمل مشترك، ووضعوا خطة عمل وطنية في عام 2021. وكانت حلقة العمل هذه جزءاً من الأنشطة المحددة في خطة العمل الوطنية.

8 لمزيد من المعلومات حول أفضل الممارسات للحد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجال المساعدة النقدية والقسائم الشرائية، راجع [مجموعة أدوات التنسيق المعنية بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي](#) - المساعدة النقدية والقسائم الشرائية.

الإنجازات الرئيسية

نظراً إلى عدم اتّضح موعد تشكيل الحكومة العراقية الجديدة حتى الآن ونظراً إلى وجود خطط تحوّل مختلفة في مرحلة الصياغة حالياً، فقد تقرّر أنّ الناتج الرئيسي لحلقة العمل هذه سيكون عبارة عن قائمة بالإجراءات ذات الأولوية للاندماج في خطة التحوّل التي يقرّها أصحاب المصلحة الرئيسيون - فريق الأمم المتحدة القطري والحكومة والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك البنك الدولي.

مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في مجال المساعدة

النقدية: التوصيات ذات الأولوية للحد من مخاطر العنف القائم

على النوع الاجتماعي ومنعها في ضوء تراجع المساعدات

الإنسانية في العراق

الاستهداف والتسجيل في خطط المساعدة النقدية والقسائم الشرائية

تشير التقديرات إلى أنّ ما لا يقلّ عن مليون شخص متضرّر في العراق لا يمتلكون وثائق مدنية وقانونية⁹ أو يواجهون صعوبات في تحديث بطاقات الهوية الخاصة بهم (ومنهم على سبيل المثال، العائدون). وينتشر هذا الأمر بدرجة كبيرة بين النازحين والمقيمين في المخيمات والأقليات والأرامل. وبينما تتابع المنظمات الإنسانية البحث عن طُرق لرعاية المحتاجين، قد يعني التحوّل أنّ غالبية هؤلاء الأشخاص الذين يتلقون المساعدة حالياً لن يكونوا جزءاً من القوائم التي وضعتها الحكومة. ويبدو هذا الأمر مقلقاً تحديداً بالنسبة إلى بعض النساء المعرّضات بالفعل لخطر متزايد بالوصم والعنف، ومنهنّ على سبيل المثال الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومجموعات الأقليات، والنساء المُعيلات لأُسْرهن اللواتي يُشتبه بانتماهن لجنود داعش السابقين. لذلك من المهم التأكّد من أنّ النساء - خاصةً المعرّضات للضرر من جوانب متعددة - قادرات على التسجيل في برنامج المساعدات النقدية الذي تقوده الحكومة.

الإجراءات

⬅ بدء المحادثات في أقرب وقتٍ ممكن مع الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة للسماح بتحديد مزيدٍ من الأفراد للحصول على المساعدة النقدية. واستخدام هذه المحادثات أيضاً للدعوة إلى حصول النساء المعرّضات للخطر اللواتي ليست لديهن بطاقات هوية و/أو المُعيلات لأُسْرهن على المساعدة النقدية. ويجب وضع معايير واضحة لقابلية التضرّر من أجل إعطاء الأولوية للفئات السكانية الضعيفة.

⬅ ينبغي أن تكون الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قادرة على إضافة المستفيدات إلى قائمة برنامج المساعدة الاجتماعية. وقد يعني هذا الأمر إعادة فتح السجل الاجتماعي (بناءً على القانون البرلماني المُوافق عليه مؤخراً) أو استخدام قواعد بيانات الوكالات الأخرى بدلاً من ذلك.

التحويل إلى الإدارة الحكومية

في السيناريو الذي ستتولى فيه الحكومة المسؤولية عن المساعدة النقدية، تُثار بعض التساؤلات حول قدرات الموظفين وسرية البيانات والشفافية والمساءلة. في حين أنّ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لديها موظفون مسؤولون عن التعداد يجرون المقابلات من حيث المبدأ، فلا بُد من التأكد من أنّ قادة المجتمع المحلي لا يؤثرون في تحديد المستفيدين أو يطلبون الوصول إلى تلك القوائم (وهو ما حدث بالفعل في الماضي). بينما تُعتبر المنظمات الإنسانية محايدة وخاضعة للمساءلة، يُقدَّر أنّ 30% من المستفيدين قد لا يرغبون في الإحالة إلى الخطة الاجتماعية للحكومة عندما تتولى الحكومة زمام الأمور بسبب الخوف أو المظالم أو أي أسباب اجتماعية وسياسية أخرى¹⁰ ما يزيد من انعدام الثقة المتزايد والمحتمل في المجتمع المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، نظراً إلى أنّه ستُسلّم الخدمات المتعلقة بالتصدّي للعنف القائم على النوع الاجتماعي إلى المنظمات المحلية والحكومة أيضاً، ثمة قلق من عدم الاحتفاظ بالآليات الشكاوى والتعقيبات الحالية وآليات الإحالة والحفاظ عليها بأداء عالٍ.

الإجراءات

← عقد مناقشات مع الحكومة من أجل رصد الاحتياجات/الثغرات وتحديد نقاط الدخول حيث يمكن تنظيم إجراءات المناصرة، ويمكن تدريب الموظفين، ويمكن تعزيز المساءلة، ويمكن تقوية المبادئ الإنسانية، وما إلى ذلك.

← بناءً على ما سبق، ينبغي أن يتلقى الموظفون الحكوميون المعنيون تدريباً كاملاً لبناء القدرات، بما في ذلك مبادئ الحماية، والمبادئ الأساسية للتصدّي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحديد الآمن للحالات وإحالتها.

← ينبغي توسيع نطاق التوعية في المجتمع المحلي مع المخاتير وممثلي النازحين داخلياً والسلطات المحلية. ينبغي صياغة مواد الإعلام والتثقيف والاتصال (مع التأكد من موازنة اللغات والتنسيقات). وفي ما يتعلق بهذا الأمر، عمل الفريق المعني بالنقد المتعدد الأغراض بالفعل على المساءلة أمام السكان المتضررين/استراتيجية الإعلام¹¹ التي يمكن استخدامها.

← التأكد من أنّ قنوات التواصل وآلية الشكاوى والتعقيبات لا تزال متاحة وقيده العمل. والدعوة إلى استمرار عمل الخط الساخن لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وفي حالة نقص التمويل، ينبغي إيجاد بدائل.

10 أصدر البنك الدولي مؤخراً ورقة بحثية (حزيران/يونيو 2022) تسلط الضوء على أنّ ما يقرب من ثلث الأُسُر العراقية المؤهّلة قد لا تكون على استعدادٍ للإحالة إلى برنامج الدعم الحكومي بسبب الخوف أو المظالم أو أي أسباب اجتماعية وسياسية أخرى. [كيف يمكن نقل النازحين داخلياً المُستضعفين من المساعدة الإنسانية إلى الحماية الاجتماعية؟ دليل من العراق](#) ورقة بحثية من البنك الدولي، حزيران/يونيو 2022

11 يمكن العثور على مجموعة الإعلام المتعلقة بالمساعدة النقدية المتعددة الأغراض: <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/iraq/document/mpca-communication-package>

الوصول إلى النقد والأسواق

على الرغم من حقيقة إمكانية وصول المنظمات الإنسانية إلى معظم الأراضي العراقية، إلا أنّ المسافة والمواصلات لا تزال تمثّل مشكلة بالنسبة إلى النساء المعرّضات للخطر. ونظراً إلى أنّ الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي يتعرّضن للوصم بشدّة، فغالباً ما يتردّدن في الذهاب إلى أماكن تسليم المساعدة النقدية بسبب المخاطر التي قد يواجهنها. وأشار أيضاً إلى زيادة خطر التعرّض للسرقة بالنسبة إلى النساء المعرّضات للخطر. ويخشى أصحاب المصلحة من أنّ هذه المخاطر ستزداد مع التحوّل، حيث سينخفض معدّل تنوُّع موظفي الخطوط الأمامية (من حيث الجنس والعرق)، ما قد يؤدي إلى حدوث مزيدٍ من التمييز والإقصاء في أماكن التسليم. ولا بُد من التأكيد من أنّ الوصول إلى المساعدة النقدية هو آمن للجميع، وخاصة للنساء المعرّضات لمخاطر العنف المتزايدة.

الإجراءات

← يحتاج الموظفون (خاصةً مُقدِّمو الخدمات المالية الذين سيظلّون في الصفوف الأمامية بحكم الواقع) إلى تلقّي تدريبٍ أساسي في مجال التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي/الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومع هذا، يجب أن تكون الفُرَق متوازنة من حيث الجنس والتنوُّع. وينبغي تعيين جهات التنسيق المعنية بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وينبغي على الجميع التوقيع على مدوّنات قواعد السلوك.

← ينبغي إتاحة خيار تقديم النقود الإلكترونية نظراً إلى أنّ استخدام النقود الإلكترونية يمكن المستفيدات من سحب المبلغ الذي يحتجن إليه فقط (مقارنةً باستخدام الحوالة، التي تُقدّم من خلالها جميع المساعدات دفعةً واحدة)، مما يقلّل من مخاطر السرقة ويقلّل من ظهورهن.

← ينبغي إجراء المشاركة والتشاور مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية، بما في ذلك مع الأقليات والجماعات المعرّضة للخطر. وينبغي أن تبحث المناقشات الجماعية المُركّزة في أفضل الطُرُق للتواصل (القناة، والتنسيق، واللُّغات، وما إلى ذلك) أيضاً وينبغي إجراء مناقشاتٍ حول كيفية ضمان توصيل النقد بطريقةٍ آمنة للجميع.

السرية والبيانات

يثير التحوّل المُقبل عدة أسئلة تتعلّق بإدارة البيانات. ففي الحقيقة، لا تزال بروتوكولات البيانات التي سئوّص لضمان السرية ومنع الاحتيال والفساد في تخزين البيانات ومشاركتها غير واضحة. وحدّد أصحاب المصلحة مخاطر سوء استخدام البيانات من قِبَل الموظفين والاستغلال وسوء المعاملة من قِبَل مُقدّمي الخدمات المالية باعتبارها مصدر قلق رئيسياً. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي هذا التحوّل إلى فقدان المعرفة المؤسسية وانعدام المساءلة، ما قد يؤثر بشكل غير متناسب في النساء المعرّضات للخطر. وينبغي إعداد إدارة قوية للبيانات في أثناء التحوّل وبعده من أجل ضمان الحفاظ على سرية المستفيدين الأكثر عُرضة للتضرّر.

الإجراءات

← تقييم القدرات الحالية لموظفي الحكومة المسؤولين والفجوات المحتملة في ما يتعلق بإدارة البيانات. وبناءً على ذلك، ينبغي وضع خطة لبناء القدرات، وتقاسم أدوات إدارة البيانات (البروتوكولات، وأنظمة إدارة المعلومات، وما إلى ذلك).

← في الوقت نفسه، ينبغي صياغة بروتوكول مشاركة البيانات بين الجهات الفاعلة في مجال النقد الإنساني والحكومة واعتماده قبل البدء الحقيقي في عملية التحوّل ودعوة الحكومة والجهات الرائدة من أجل تحسين بروتوكولات البيانات والسرية.





← إذا كان ذلك ممكناً، ينبغي على أصحاب المصلحة المحايدين - ومنهم على سبيل المثال الجهات الفاعلة في المجال الإنساني - رصد البيانات وإجراء عمليات فحص عشوائية لها في أثناء التحوّل وبعده.



تأثير المساعدة النقدية في العنف داخل المنزل أو في المجتمع المحلي

كما ذكرنا سابقاً، يعاني العراق ارتفاعاً في معدلات العنف ضد الفتيات والنساء – لا سيّما من خلال الزواج المبكر والعنف العائلي – فضلاً عن العنف الاقتصادي. وفي الحقيقة، توجد أدلة غير مؤكّدة على أنّ النساء يواجهن أحياناً صعوبات في التحكّم في المساعدة النقدية التي يتلقينها، وغالباً ما يحتجن إلى الحصول على "إذن" من ربّ الأسرة للوصول إلى المساعدة النقدية والذهاب إلى الأسواق. ومع هذا، غالباً ما يُفضّل الفتيان على الفتيات عند الإنفاق. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنّ الغالبية العظمى من الأسر المُتضرّرة تعتمد على الديون¹² وأنّ قيمة التحويل لخطّة الحماية الاجتماعية الحكومية الحالية هي أقل من المساعدة النقدية التي تقدّمها المنظمات الإنسانية حالياً. لذلك من المتوقع أن يؤدي التحوّل إلى اعتماد مزيدٍ من الأفراد على آليات التكيف السلبية للبقاء على قيد الحياة. وينبغي تصميم المساعدة بطريقةٍ تضع في اعتبارها ديناميكيات النوع الاجتماعي ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل الأسرة.¹³


الإجراءات


-  ينبغي أن تكون المستفيدات قادرات على تسمية شخص آخر بحريّة كاملة لسحب المساعدة النقدية (في حالة ما إذا كان حصولهن شخصياً على المساعدة النقدية يعرّضهن للخطر)، وينبغي النظر في تسليم المساعدة مباشرةً في المنزل لبعض الحالات المحددة.
-  استكشاف إمكانية ترشيح رجل أو امرأة في الأسرة للحصول على المساعدة للحد من التعرّض لمخاطر العنف في المنزل.
-  إشراك قادة المجتمع وممثلين عن النازحين داخلياً، وزيادة مستوى وعيهم بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي والمساعدة النقدية. وتضمين جهات التنسيق المعنية بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي على المستوى الحكومي في المنطقة (مديرية العمل والشؤون الاجتماعية).
-  التأكّد من أنّ إحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي العاجلة والمنقذة للحياة ممكنة حتى مع وجود الموارد المحدودة وأنّ هناك مخطط مُحدّث للخدمات التي تُجرى في كل منطقة في أثناء التحوّل وبعده.


12 حوالي 80٪ من السكان عليهم ديون. ومع هذا، واستناداً إلى عمليات الرصد ما بعد التوزيع الأخيرة، تأتي الديون في المرتبة الثانية من حيث معدّل الإنفاق للمستفيدات من المساعدة النقدية المتعددة الأغراض (بيانات الفريق المعني بالنقد المتعدد الأغراض).

13 لمزيد من المعلومات بشأن المساعدة النقدية (برامج الحماية الاجتماعية) وعنف العشير، يُرجى مراجعة <https://ebrary.ifpri.org/digital/collection/p15738coll2/id/135938>

توصيات عامة

تُوّزَع هذه الوثيقة والموارد الرئيسية الأخرى باللغتين الكردية والعربية لضمان الاستفادة منها على الصعيد المحلي. 

الاستمرار في مشاركة الجهات الفاعلة التي تعمل على إيجاد حلولٍ دائمة، ومنها على سبيل المثال تنسيق العلاقة الإنمائية الإنسانية والبرنامج المشترك الراسخ التابع للأمم المتحدة، ويتمثل الهدف العام لها في ضمان وصول جميع الأفراد المُعرّضين للتضرّر إلى نظام الحماية الاجتماعية بحلول عام 2025. كما ينبغي التأكيد أيضاً من عدم استبعاد المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية من المناقشات حول التحوّل. 

يُرجى الحصول على موافقة الحكومة في وقتٍ مبكر: يُرجى زيادة المساءلة والملكية في العملية، والتأكد من استثمار ما يكفي من الوقت والوسائل في إجراء المناقشة المناسبة وتسليم المسؤولية بين الجهات الفاعلة في مجال النقد والجهات الفاعلة في مجال الحماية الاجتماعية من الحكومة. وإن أمكن، يُرجى مطالبة الحلفاء برصد عملية التحوّل. 

الاستنتاجات

في وقت كتابة هذه الورقة والتوصية بالإجراءات الطّموحة المعروضة أعلاه، لم تُكن حكومة العراق قد تشكّلت بعد، وظلّت الخطوط المُحدّدة للتحوّل من المساعدات النقدية الإنسانية غير واضحة. وينبغي مواصلة الانتباه إلى أنّ المساعدة النقدية، بغض النظر عن شكلها في نهاية المطاف، ينبغي أن تستجيب للصدمات في ضوء التحدّيات المستقبلية التي سيواجهها البلد، مثل تغيّر المناخ والتحرّكات السكانية ذات الصلة. ومع ارتفاع تكاليف الوقود وتضخّم الأسعار، ينبغي على الحكومة وأصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية التعاون معاً لإيجاد وسيلة لتوسيع نطاق وصول خطة الحماية الاجتماعية إلى جميع المحتاجين بطريقة آمنة وكريمة. ومن الأهمية بمكان ألا تُستبعد النساء والفئات السكانية الضعيفة من أي مناقشاتٍ تخطيطية.



نحو عالم يدعم كافة حالات الحمل مع
توفير الولادة الآمنة لكل الحالات وتحقيق
الامكانيات الكامنة لدى الشبان والشابات

إعداد
المكتب الإنساني
لصندوق الأمم المتحدة للسكان،
ومجموعات مكافحة العنف المبني على النوع
الاجتماعي في العراق،
والفريق المعني بالنقد متعدد الأغراض بالعراق

أيلول / سبتمبر 2022
hrd-cva@unfpa.org

www.unfpa.org
twitter.com/unfpa